منظمة العمل الدولية

مهارات التجارة والتنوع الإقتصادى فى مصر

فى حالة:
قطاع الصناعات الغذائية

إعداد:

- علي عبدالله
- فيكتوريا دونالوج
- كون جريج
- كريستين هوفمان
- بولورما تومور شودور

يونيو ٢٠١٥

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، ٢٠١٥
الطبعة الأولى باللغة العربية، ٢٠١٥

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي: ILO Publications (Rights and Permissions), International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات.
يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقاً للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع www.ifrro.org للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

مهارات التجارة والتنوع الاقتصادى فى مصر ـ قطاع الصناعات الغذائية
يـونيـــو ٢٠١٥

ISBN: 978-92-2-030202-6 **(طباعة)**
ISBN: 978-92-2-030203-3 **(web pdf)**

National Action Plan for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour in Egypt by 2020; emphasizing the provision of Social Protection for targeted children and their families.
ISBN: 978-92-2-030202-6 (print)
ISBN: 978-92-2-030203-3 (web pdf)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.
مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.
الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من :
ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.
ويمكن الحصول مجاناً على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الالكتروني: pubvente@ilo.org. زوروا موقعنا: www.ilo.org/publns

للحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
٩ ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية
تليفون: ٢٧٣٥٠١٢٣ (٢٠٢+)
زوروا موقعنا: www.ilo.org/cairo

طبع في (جمهورية مصر العربية).

مقدمة

إن تنمية المهارات ... مسألة جوهرية للتعامل مع الفرص ومواجهة التحديات، من أجل تلبية المطالب الجديدة للاقتصاديات المتغيرة والتقنيات المستحدثة فى سياق العولمة] (نتائج بشأن المهارات من أجل تحسين الإنتاجية، ونمو العمالة والتنمية، مؤتمر العمل الدولي، ٢٠٠٨)

[لا يقتصر الهدف الاستراتيجي للتنمية الصناعية على توفير فرص العمل للأفراد الأفضل تأهيلاً، ولكنه ينصرف أيضًا، وبشكل أكثر أهمية، إلى إتاحة مجموعات كبيرة من العمالة المؤهلة بشكل جيد، على كافة مستويات المهارات بالشكل الكاف لمواجهة متطلبات الطفرة الصناعية المنشودة] (إستراتيجية التنمية الصناعية فى مصر: قاطرة النمو، ٢٠٠٦).

يعرض هذا التقرير تطبيقًا لمنهجية منظمة العمل الدولية عن مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي (STED) على قطاع الصناعات الغذائية فى الاقتصاد المصري. وتتبنى هذه المنهجية المدخل القطاعى، حيث تركز على أحد القطاعات القابلة للدخول فى التجارة الدولية لتحديد الاحتياجات الحالية والمتوقعة من المهارات. ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية أحد قطاعات التصدير الرائدة فى مصر والتى شهدت نموًا سريعًا منذ بدايات الألفية الثالثة، وبشكل رئيسي من خلال خدمة الأسواق فى المنطقة العربية/ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [MENA]، بما فى ذلك السوق المحلية. ولقد وقع الاختيار على هذا القطاع بسبب نصيبه الكبير من العمالة، وإمكانيات نموه فى التجارة الإقليمية والدولية، وآثاره الإيجابية على قطاع الزراعة كقطاع وثيق الصلة بالقطاع المعنى.

ولقد جرى تنفيذ برنامج [مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي] (STED) كجزء من المسار السريع لمبادرة المساعدات من أجل التجارة الخاص بالدول العربية، بموجب تمويل مشترك من المملكة العربية السعودية، والكويت، والسويد، ومصر، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد تم وضع برنامج STED إنطلاقاً من حقيقة أن توفير المهارات الصحيحة بين العمال، أمر بالغ الأهمية للنجاح فى التجارة، ومن الناحية المقابلة، فإن فهم التجارة مسألة هامة لتزويد العمال بالمهارات الصحيحة. وإن توفّر العمالة الماهرة يساهم فى الوصول إلى قدر أكبر من الصادرات وأكثر تنوعًا، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستيعاب أكبر للتكنولوجيا، ونمو أكثر استدامة، وخلق عمالة منتجة. وفي نفس الوقت، نجد أن المهارات هي المحدد الأساسي لنجاح العامل فى العثور على فرصة عمل جيدة، وكسب عيش كريم. ولكي يتواءم عرض المهارات مع الطلب عليها فى سوق العمل، يصبح لزامًا علينا أن نتطلع إلى الأمام من منظور استشرافي، وألا نسأل فحسب عن ماهية المهارات المطلوبة اليوم، ولكن أيضًا عن المهارات المطلوبة فى المستقبل، وهذا ما يفعله [برنامج مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي ـ STED].

وقد تم تطبيق ذلك البرنامج فى قطاعين من القطاعات الاقتصادية فى مصر- الصناعات الغذائية، والأثاث، وجرى تنفيذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع وزارة الصناعة والتجارة والصناعات الصغيرة، ومجلس الصادرات، وشراكة التدريب فى القطاع المعنى. وجرى إختيار القطاعين بالتشاور مع الكيانات المعنية من الحكومة وممثلى أصحاب الأعمال والعمال، وتم تنفيذ مشروع [مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي - STED] بالتعاون مع اللجان التوجيهية لأصحاب المصالح على المستوى القطاعي.

ويطرح هذا التقرير، والتقرير المرافق المعني بقطاع الأثاث، سلسلة من التوصيات التي ترقى جميعًا إلى أجندة إستراتيجية للمهارات لكل من القطاعين المشمولين، ويتوقف تنفيذ هذه الأجندة أساسًا على أصحاب المصالح فى مصر على الصعيدين الوطني والقطاعي مع وجود مجال لشركاء التنمية لكي يلعبوا دورًا مساندًا ومواتيًا فى تنفيذ تلك الأجندة. ويخطط المشروع لمتابعة هذين التقريرين عن طريق دعم تنفيذ عدد من تلك التوصيات بالتعاون مع أصحاب المصالح.

أ. بيتر فان غوى

مدير الفريق الفنى للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا
ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

أ. جيرما أجونى

الرئيس المؤقت لقسم المهارات والقابلية للتوظيف
إدارة سياسات التوظيف
منظمة العمل الدولية - جينيف

ملخص شامل:

في عالم اليوم الذي يشهد تغيرًا سريعًا، وتكاملاً واسعًا، أصبحت المهارات على جميع مستويات المؤسسات تمثل أهمية بالغة من أجل رفع الأداء والتنافسية، ذلك أن العولمة والتغير التكنولوجي يعملان على زيادة الطلب على المهارات، وتكيّف العمال مع التحديات الجديدة من خلال التعليم المستمر. وتمثل [مبادرة المساعدة من أجل التجارة فى الدول العربية] برنامجًا يرمي إلى إجراء إصلاحات التجارة على الصعيدين الإقليمي والقطري، ومن خلال تلك المبادرة، قامت منظمة العمل الدولية بتنفيذ برنامج [مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي] (STED)، فى قطاعين وقع الاختيار عليهما.

إن برنامج [ستيد] (STED) هو برنامج قطاعي يعمل على تشكيل استراتيجيات تنمية المهارات، الأمر الذي يساعد الدول على أن تصبح أكثر تنافسية فى سياق الأسواق المفتوحة، ويعمل على زيادة الصادرات، وإقامة أو الحفاظ على بنية اقتصادية سليمة ومتنوعة. وينطوي تطبيق برنامج [ستيد] على جمع البيانات ذات الصلة، وإجتماعات الموائد المستديرة فى القطاع، وتنفيذ مسح عن أصحاب العمل يشمل ١٦٧ شركة للتصنيع الغذائي من مختلف الأحجام فى مصر، ولقاءات ممنهجه مع مصادر المعلومات الأساسيين. وتنطوي العملية على صياغة توصيات تساهم فى زيادة الوعي، وتنشيط الحوار بشأن تنمية المهارات بين أصحاب المصالح الأساسيين داخل القطاع.

وقطاع الصناعات الغذائية قطاع رئيسي يعمل فيه ما يناهز ٦٠٠,٠٠٠ عامل فى مصر عام ٢٠١٣، ويولد عمالة إضافية ضخمة فى قطاعات التوريد، وخصوصًا فى الزراعة. وتعتبر المنطقة العربية فى مجموعها (٢٢ دولة) أكبر مستورد للصادرات المصرية من السلع الغذائية، حيث استوردت المنطقة العربية ما يبلغ ٧٣٪ من إجمالي صادرات القطاع فى عام ٢٠١٣، ويتمتع القطاع بإمكانيات لزيادة التكامل التجاري الإقليمي، وتوسيع التجارة الأقليمية داخل المنطقة العربية. وتتضمن تنمية الصادرات فى القطاع على فرص جيدة لتنمية قطاع الزراعة كقطاع وثيق الصلة، والتأثير الإيجابي على العوائد الاقتصادية وفرص العمل. وثمة جهود حثيثة تجري الآن بالفعل فى بعض المجالات، منها: تنمية معايير المهارات، وسلامة الغذاء، واستراتيجيات التنمية الأخرى فى القطاع، تقودها الحكومة وأصحاب المصالح. ومع ذلك، لا يوجد تخطيط استراتيجي للعمل يجمع بشكل شامل ومتكامل بين الاستراتيجيات المعنية بتنمية التجارة والمهارات فى إستراتيجية واحدة تستهدف تنمية الموارد البشرية فى القطاع.

النتائج الرئيسية للمسح:

أوضحت نتائج المسح الذي أجري وفق برنامج [ستيد]، أن ما يناهز ٣٠٪ من مؤسسات التصدير التي جرت مقابلتها، رأت أن الإشتراطات الفنية (الاختبارات واللوائح) المطلوبة للتصدير تمثل عبء على المشروع ، وقد أشار ٥٧٪ من هؤلاء إلى أن التحدى يتمثل فى كيفية تحقيق موائمة الاشتراطات والمعايير المطلوبة، بينما ارتأى ٣٦٪ أن هناك صعوبات مرتبطة بكفاءة سير الإجراءات، وأشار ٣٢٪ إلى صرامة الإشتراطات المنصوص عليها فى اللوائح، كما أشار ٣١٪ إلى صعوبات مرتبطة بغياب المعلومات بشأن الشروط الفنية أو بشأن الإجراءات المطلوبة.

وثمة أمور إضافية أوضحت أن من بين العقبات المزعجة فى مصر: تباطؤ الإجراءات الإدارية، وارتفاع الرسوم والأعباء، والحاجة إلى تسهيلات تجارية أكثر ملاءمة [النقل، والموانى، ....]، والعدد الكبير من المستندات المختلفة، وصعوبة ملء المستندات بالإضافة إلى صعوبات فى ترجمة المستندات من وإلى لغات أخرى، والتصنيف غير المتسق للمنتجات، وضيق مدة إستيفاء الشروط.

ونجد أن ما يناهز ٧٠٪ من شركات التصدير التي شملها المسح لديها شهادة جودة، بينما تبلغ النسبة ٢١٪ فقط بين الشركات غير المصدرة، الأمر الذى يبرز أهمية أن تلبي السلع والعمليات بشكل واضح المعايير الدولية للجودة حتى يتسنى لها تحقيق النجاح فى الأسواق الدولية.

الثغرات فى قدرات الأعمال:

تعتمد المنهجية المطبقة (STED) بشكل أساسى على التعرف على ماهو مطلوب من قبل الشركات حتى تصبح أكثر تنافسية، وتم تطبيق آليات الاستطلاع الكمية والكيفية من أجل الوقوف على القدرات والإمكانات المطلوب دعمها بالشكل الذى يرفع من درجة تنافسية الشركات العاملة فى القطاع فى الأسواق المحلية والدولية. ويتضمن المنهج إستطلاع آراء الشركات عما تحتاج إليه حتى تتوفر لها مقومات النجاح.

والمحاور الرئيسية التي أشارت إليها النتائج تدور حول:

- ★ التسويق ـ ولاسيما التسويق الدولي، إلى جانب التسويق المحلي وإدارة قنوات التوزيع الدولي.
- ★ سلامة وصحة الغذاء، ـ بما فى ذلك إجراء الاختبارات وإصدار الشهادات من أجل الأسواق الدولية، وضمان الجودة، وتوفير مدخلات عالية الجودة/ المواد الخام.
- ★ الابتكارـ بما فى ذلك البحث والتطوير من أجل تقديم منتجات جديدة ومعدلة لمقابلة الإحتياجات المتغيرة للمستهلكين.
- ★ الإنتاج ـ الذي يرتبط بكل من الجودة وسلامة وصحة الغذاء، والتركيز على إدارة الإنتاج وتشغيل الآلات.

وعندما سئلت شركات التصدير عما إذا كانت تعتبر المدخلات الزراعية تمثل عقبة أمام التصدير، أوضح ٣٦٪ منها أن هذه المسألة تمثل مشكلة. وعندما طُلب من الشركات توضيح التحديات تمت الإشارة إلى ما يلي: عدم توفر المدخلات عاليه الجودة و/أو أرتفاع أسعارها، وغياب ممارسات الزراعة الآمنة بين الفلاحين، وسوء استخدام الأسمدة والمبيدات، ومشكلات الحصاد والأساليب الفنية المستخدمة فى ممارسات ما بعد الحصاد، ومشكلات مرتبطة بصعوبة التنسيق بين المزارعين وشركات تصنيع الغذاء بالشكل الذى يعظم الإستفادة ويقلل الأضرار، كما تمت الإشارة إلى تغير سعر صرف الدولار الأمريكي. واشتملت الحلول المقترحة على تقديم الإرشاد للفلاحين، وتقنين وتنظيم استخدام المبيدات، وإضافة مناطق واسعة من الأراضي الجديدة القابلة للزراعة عن طريق التوسع فى الاستصلاح مع الحرص على تطبيق أساليب الزراعة الآمنة، والعمل على تحسين وتطوير جودة البذور المستخدمة فى الزراعة.

أوجه القصور فى المهارات:

يقول معظم أصحاب الأعمال الذين شملهم المسح بأنهم يواجهون صعوبات فى شغل الوظائف الشاغرة فى بعض المهن. وبحساب متوسطات ١١ مهنة، أفاد ٣٢٪ من أصحاب العمل المصدرين أنهم يواجهون صعوبات فى العثور على شخص مؤهل لتعيينه، بينما أفاد ٣٣٪ آخرون أن المسألة لم تكن سهلة. وبالنسبة لبعض الوظائف، أفاد ما يزيد عن ٥٠٪ أنه من الصعب العثور على شخص مؤهل لتعيينه، وفي مقدمة المجالات ذات المشاكل: ضمان الجودة، المهندسون، فنيو المختبرات، المهن المتعلقة بالصحة والسلامة.

وهناك عدم رضا واضح إزاء مؤهلات الخريجين الجدد عندما يبدأون العمل، وبحساب متوسط ١١ مهنة، أفاد ٢٥٪ من أصحاب الأعمال المصدرين بأنهم غير راضين، بينما أفاد ٥١٪ أن المؤهلات مقبولة وإن كانت ليس بالقدر المرضى ، وبالنسبة لبعض المهن الأساسية، أفاد ما يزيد على ٣٠٪ من أصحاب الأعمال المصدرين بأن هناك مشكلة جوهرية ترتبط بالفنيين.

وعلى امتداد مجموعة واسعة من القدرات، أفادت شريحة كبيرة من أصحاب العمل بأنه يمكنهم أن يستفيدوا من التدخلات لمساعدتهم فى تنمية المهارات الحالية أو الحصول على تعيينات جديدة من أصحاب المهارات المشار إليها. إلى حد كبير كانت أكثر المجالات المطلوبة للمساعدة صحة وسلامة الغذاء، يليها موائمة اللوائح والمعايير المطلوبة، والتسويق والبيع وإدارة قنوات التوزيع على المستوى المحلي والدولى، القائمة تشمل أيضاً التعبئة والتغليف.

فجوة المهارات فى التسويق:

كان التسويق هو ما أشارت الشركات موضوع البحث، على نطاق واسع إلى أنه المجال الأساسي الذي كانت تحتاج فيه إلى إمكانيات أكبر، ولقد تعززت وجهة النظر هذه، فى ورش العمل وفي المشاورات التي جرت مع الخبراء، ولا ينصرف ذلك كله إلى المهارات، وإنما يرجع الأمر إلى حد بعيد إلى بناء واستغلال البنية الأساسية للتسويق، على مستوى الشركات وعلى مستوى القطاع على السواء. فعلى مستوى الشركات تشتمل هذه البنية الأساسية على عناصر مثل مكاتب المبيعات، واتفاقيات مع وسطاء تسويق، ونظم جمع معلومات عن الأسواق والاستفادة من تلك المعلومات. وأما على مستوى القطاع، فتشتمل على عناصر مثل التعاون بشأن المشاركة وحضور المعارض التجارية، والأنشطة الترويحية المشتركة.

وعلى أية حال، فإن مكون المهارات فى التسويق الفعال، مسألة بالغة الأهمية حيث إنه يغطي سلسلة من المستويات المهنية، من المبيعات بالتليفون، ودعم العملاء، إلى المدير التجاري أو مدير الصادرات، وهو يغطي سلسلة واسعة من الأنشطة مثل المبيعات [عقد الصفقات، أو البيع القائم على إدارة علاقات جيدة مع العملاء الحاليين)، خدمات ما بعد البيع، إدارة المبيعات، إدارة المنتج ، الإعلان والترويج، التسويق الاستراتيجي، تطوير المنتج من خلال دراسات السوق، وإدارة العلاقات مع العملاء، وإدارة قنوات التوزيع المختلفة.

وتدور الإحتياجات الأساسية لتحسين المهارات التي تم التعرف عليها من خلال هذا البحث، حول المستويات العليا والمتوسطة من منظور المهارات المشار إليها. هذا ولما كانت شركات صناعة الأغذية فى مصر تتجه نحو التوسع فى الدخول إلى الأسواق الدولية، كما تواجه زيادة المنافسة الدولية فى أسواقها المحلية، فإنه يتعين عليها أن تصبح أكثر تنافسية على المستوى الدولي فى التسويق (وفى التوسع فى إستخدام التسويق والدراسات التسويقية كمدخل أساسى للوصول ألى إدخال تطوير جوهرى على المنتجات أو إستحداث منتجات جديدة تتماشى مع الإحتياجات المتغيرة للمستهلكين)، وأصعب الفجوات التي يتعين سدّها تلك الموجودة عند المستويات العليا من المهارات.

تخرج الجامعات المصرية أعدادا كافية من الخريجين فى فروع المعرفة المتعلقة بالتسويق، حتى إن وجود الأشخاص الذين يشغلون وظائف مستوى بدء العمل ليس بالمشكلة الخطيرة. وإنما ينصرف التحدي إلى تحديث القدرات والمهارات المرتبطة بالتسويق لدى الأفراد المعنيين فى شركات التصنيع الغذائي، مع التركيز على تنمية المواهب، والارتفاع بمستوى مهارات المديرين والمهنيين الموجودين. وإذا كانت بعض مهام التسويق يمكن شغلها بطريقة تقليدية عن طريق التعاقد مع بعض كبار العاملين من شركات التجارة المتعددة فى مصر، إلا أننا نجد فى بعض الحالات أن المهارات المتاحة من خلال هذا الطريق، سوف تتركز إلى حد بعيد على عقد الصفقات، ولا تركز بشكل كافٍ على المهارات المرتبطة بتطوير الأعمال وإدارة وتطوير العلاقة مع العملاء الحاليين وخلق قاعدة من العملاء الجدد. تلك المهارات التى يحتاجها القطاع من أجل تحقيق التنمية المستدامة فى القطاع بشكل عام وفى نشاط التصدير بشكل خاص. كما أن الدراسة تبرز بدرجة كبيرة التوقعات الإيجابية تجاه تطوير المشروعات متوسطة الحجم.

إن تنمية القدرات التسويقية لدى الشركات محل الأهتمام تشغل عدد من الجهات التي تدعم تنمية قطاع الصناعات الغذائية بما فى ذلك المجلس التصديرى ومركز تحديث الصناعة. وقد أفادت الشركات إلى حصولهم على أنواع جيدة وقيّمة من الدعم، بما فى ذلك تقديم التدريب الجيد.

وكانت المناقشات فى ورش عمل تتضمن حضور عدد من الأطراف المعنية فى هذا القطاع، قد أوضحت أن المصدرين الكبار للأغذية المصنعة يحرزون تقدمًا كبيرًا بشأن تطوير إمكانياتهم التسويقية، سواء من خلال مواردهم الخاصة أو من خلال صور الدعم الشامل الذي يتلقونه -بما فى ذلك التدريب- من الوكالات التنموية. إلا

أن الشريحة التالية الأقل حجماً من الشركات المعنية بالتصدير لا تتوافر لديها موارد ذاتية كافية لكي تضعها فى الطريق الصحيح للتسويق الدولي ـ نظرًا للنطاق الصغير لتلك الشركات مقارنة بالشركات كبيرة الحجم، كذلك فإن صور الدعم الشامل الذي تتلقاه من الوكالات التنموية أقل كثيرًا، ونتيجة لذلك فإنها تعاني من صعوبات أكبر فى تطوير إمكانياتها التسويقية. وتدل الخبرات المستمدة من الدول الأخرى، على أن مبادرات تنمية الإمكانيات التسويقية للشركات متوسطة الحجم بناء على تقديم دورات تعليمية وتدريبية فى التسويق الدولي إلى مجموعات من الشركات المعنية، يمكن أن تكون فعالة من ناحية، واقتصادية التكاليف من ناحية أخرى، وتتعامل بشكل جيد مع مشاكل الشركات الأقل حجماً. حيث أنها توفر آلية منخفضة التكاليف نسبيًا للوكالات التنموية تقدم من خلالها الدعم المطلوب لشركات الأعمال التى لا تستطيع توفيره بالشكل المناسب بمفردها.

فجوة المهارات المرتبطة بصحة وسلامة وجودة الغذاء:

أبرزت شركات الأعمال التي جرى مقابلتها، وبشكل واسع، أن صحة وسلامة وجودة الغذاء، تمثل ثغرات أساسية يتعين سدها سواء من أجل تحقيق أى نجاح مستقبلى فى أسواق التصدير، أو لتثبيت ثقافة سلامة وصحة الأغذية وجودتها فى السوق المحلية فى مصر. وثمة نوعان من التغيير مطلوبان بشكل أساسى: إصلاح جوهري للتشريعات الخاصة بسلامة وصحة الغذاء على امتداد سلاسل القيمة الخاصة بالغذاء فى مصر، وإصلاح وتطوير وتنمية إدارة صحة وسلامة الغذاء وضمان الجودة، وتنمية المهارات المرتبطة بالممارسات الخاصة بالأفراد المشاركين فى سلاسل القيمة المعنية.

وتشير نتائج الدراسة بقوة إلى ضرورة إجراء إصلاح تشريعى جوهري للائحة صحة وسلامة الغذاء فى القطاع برمته. وعندما يحدث ذلك فى نهاية الأمر، فإن عملية الإصلاح يجب أن تشتمل على مكون أساسى للتدريب على المهارات المطلوبة للعمل وفقاً للتشريعات الخاصة بالممارسات الجيدة بين ملايين المصريين الذين يعملون خلال المراحل المختلفة لسلاسل القيمة، ومئات الآلاف من العاملين بشكل خاص فى قطاع الصناعات الغذائية. وتشير تجارب الدول الأخرى إلى أهمية التدريب وإجازة كل العاملين المعنيين بالتعامل مع وتصنيع المنتجات الغذائية من خلال منح شهادات موثقة كمكون أساسى من أى عملية إصلاح.

إلا أنه ليس من الحكمة انتظار تنفيذ إصلاحات تشريعية فى هذا السياق، حيث يمكن البدأ فى إتخاذ خطوات تنفيذية فى مجال تطوير إدارة صحة وسلامة الغذاء وممارسات ضمان الجودة من جانب المشاركين فى شركات تصنيع الأغذية، وفى المراحل المختلفة فى سلاسل القيمة المرتبطة. وإن التمسك بسلامة وصحة الغذاء وفق الأصول الصحيحة فى شركات صناعة الأغذية، وبين سلاسل التوريد، يعد أمرًا ضروريًا لتأمين النفاذ إلى الأسواق الدولية والوصول إلى رضا العملاء. إن تحقيق ذلك داخل شركات تصنيع الأغذية مرهون بتطبيق المعايير الملائمة (تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة HACCP)، وتدريب مديري الإنتاج، والمشرفين والعاملين على مراقبة وضمان الجودة على كيفية العمل وفقاً للمعايير الصحيحة، كذلك تدريب جميع العاملين المنخرطين فى إدارة الأغذية والتعامل معها على الامتثال للمعايير فى ممارساتهم لعملهم. ويأتى بشكل مكمل ، ولا يقل عنه أهمية، تنفيذ نظم قوية لإدارة، وضمان ومراقبة وتحسين الجودة، بماينطوى على ضرورة التأكيد على وجود مهارات رفيعة مرتبطة بنظم الجودة بين فريق إدارة الإنتاج، وشريحة هامة من موظفي ضمان الجودة المتمرسين، ومجموعة من المشرفين المعنيين بالجودة، ومجموعة من العلميين والفنيين المعنيين بإختبارات المعامل.

كما أن التدريب يجب أن يمتد ليشمل موظفي التشغيل، حيث أن وجود عمال تشغيل يتمتعون بمهارات أساسية (المهارات المرتبطة بالتواصل، والعمل الجماعي، و حل المشكلات) ومهارات فنية جيدة ويتمتعون بدرجة عالية من الوعي بكيفية الإمتثال لمعايير وعمليات التشغيل الصحيحة قادرين على أداء عملهم على وجه أفضل وعلى تقديم منتجات غذائية آمنة وصحية تلبي المعايير المطلوبة.

وثمة حاجة موازية لتحسين إدارة صحة وسلامة وجودة الغذاء خلال المراحل الأولى من سلسة القيمة والمرتبطة بتوريد المنتجات الزراعية كمدخلات للتصنيع الغذائى. وإلى أن يتحقق الإصلاح الجوهري للوائح والتشريعات الخاصة بصحة وسلامة الغذاء، على امتداد سلاسل القيمة بما فيها مراحل الزراعة والتوريد فى مصر، فأن أفضل تدخل لرفع جودة المواد الخام والمدخلات لعملية التصنيع الغذائى تتمثل فى رفع مستوى التنسيق والتكامل على إمتداد سلسة القيمة بين المصنعين وموردى المواد الخام وأولئك الذين يتحكمون فى سلسة التوريد، حتى يتسنى لمصنعي الأغذية التأثير فى المجموعة الأخيرة لتحقيق درجة أكبر من التوافق مع المعايير المطلوبة. حيث يستطيع مصنعوا الأغذية الذين يشترون مباشرة من الفلاحين، الإصرار على ضرورة الامتثال للمعايير الملائمة، والتعاون من خلال تقديم النصح والمشورة والتدريب للفلاحين على كيفية الالتزام بالمعايير. أما أولئك الذين يشترون عن طريق الوسطاء فقد يتمكنون من التأثير على هؤلاء الوسطاء بغية تشجيعهم على تقديم النصح والمشورة للفلاحين الذين يتعاملون معهم من أجل رفع مستوى الموائمة مع المعايير المطلوبة. حيث يمكن من خلال التنسيق مع الجهات المعنية وشركاء التنمية تنفيذ مثل هذه التدخلات التى يمكن من خلالها مساعدة الشركات المعنية فى هذا القطاع. وتشير الخبرات الدولية إلى أهمية مثل هذه الإستراتيجيات الخاصة بدعم سلاسل القيمة عن طريق دعم المصنعين الذين يقومون بالتعامل مع الفلاحين ووالموردين من خلال توفير الأدوات التي يحتاجون إليها لتعزيز دعم الموردين وتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية إثبات جدوى هذه الأدوات من خلال التجربة القبلية.

فجوة المهارات فى الإبتكار:

يرتبط الابتكار بالمهارات إلى حد كبيربما فى ذلك الإبتكار فى المنتج أو فى العملية الإنتاجية. حيث أن الإبتكار فى المنتج يمكن أن يتضمن إدخال منتج جديد على السوق ككل، منتج جديد على الشركة فقط، إدخال تعديلات جوهرية على منتج موجود، أو تقديم منتج جديد أو محسن من خلال الإستفادة من ترخيص باستخدام إبتكارات قام بها آخرون.

فيما يتعلق بالتصنيع الغذائي، يتطلب الابتكار فى السلعة، توافر خبرات متنوعة فى أربع مناحى تشمل: علوم الغذاء، وهندسة الغذاء، إدارة الأعمال المرتبطة بالغذاء والتسويق، بالإضافة إلى خبرات فى المذاق ومواصفات النكهات. والوظائف المرتبطة بهذه المجالات تتطلب مستوى فني مرتفع يشمل علماء، مهندسين، خبراء فى التسويق، هذا بالإضافة إلى مستوى مهارى مرتفع من الفنيين. وكلما زادت حجم ومستوى الابتكارات زادت الحاجة إلى المهارات، ذلك أن تطوير منتج جديد كلياً قد يتطلب مجموعة كاملة من المهارات فى مختلف المجالات ذات الصلة وبمستوى يزيد كثيراً عن المستوى المطلوب لتنفيذ نقل تكنولوجيا تم تطويرها من قبل آخرين. حتى على مستوى الشركات كبيرة الحجم، فإنها غالبًا ما تبحث عن بعض هذه المهارات خارج حدودها لدى معاهد البحوث، والجامعات، أو مقدمى خدمات البحث والتطوير الآخرين. على هذا فمن الطبيعى أن تبحث الشركات متوسطة الحجم أيضًا عما تحتاج إليه من مهارات فى هذا السياق خارج حدودها.

إن تنمية إمكانيات البحث والتطوير والابتكار لدى الشركات يجب أن يكون من الأولويات ذات الأهمية القصوى للمؤسسات والهيئات الداعمة لتنمية قطاع الصناعات الغذائية، ونذكر على وجه الخصوص مركز تحديث الصناعة (IMC)، وقد أشارت الشركات محل الدراسة إلى الدعم الجيد الذى يتلقونه من قبل هذه الجهات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات متوسطة الحجم المهتمة بالابتكار، تواجه تحديات كبيرة فى هذا النطاق قد تفوق التحديات التى تواجهها هذه الشركات فيما يتعلق بمجال التسويق.

فجوة المهارات فى الإنتاج:

ترتبط فجوة المهارات فى عملية إنتاج الصناعات الغذائية بمستوى الإنتاجية، وإمكانات الإنتاج المتاحة، كما تتقاطع مع صحة وسلامة وجودة الغذاء. وتتأثر هذه العوامل بدرجة كبيرة بالتكنولوجيا المستخدمة وبتصميم عمليات التشغيل والإنتاج، كما ترتبط أيضاً ـ وإلى حد بعيد ـ بمدى تطبيق النظم الحديثة فى تنظيم العمل ومدى إهتمام الإدارة بخلق ودعم ثقافة الإلتزام والتعاون ودعم المهارات.

إن فجوة المهارات المرتبطة بالإنتاج تتعلق بنفس مجموعات العاملين الذين تم ذكرهم سابقاً فى تحليل فجوة المهارات المرتبطة بصحة وسلامة وجودة الغذاء، كما تتقاطع أيضاً معها فى بعض مجموعات المهارات. وتعتبر المهارات الأساسية (مهارات التواصل والعمل الجماعى وحل المشكلات) وثقافة الإلتزام نحو العمل من المسائل الهامة للتعامل مع فجوة المهارات الخاصة بصحة وسلامة وجودة الغذاء، إلا أنها تكتسب أهمية أكبر عند الحديث عن تطبيق النظم الحديثة فى تنظيم العمل. كما يحدث التداخل أيضاً إلى حد بعيد عند الحديث عن مهارات الإدارة والمهارات الإشرافية المطلوبة.

وبالإضافة إلى المهارات الأساسية، تعتبر المهارات الفنية الخاصة بكل مهنة -على كافة مستويات المهارة- ذات أهمية كبيرة فى الإنتاج، ، بما فى ذلك العمال، ومشغلي الآلات، والقائمون بعمليات التجميع، وفني الإنتاج، وفني المعامل، والمشرفون، ومديري الإنتاج، ومهندسي الإنتاج، والعلماء. ويقوم مركز تحديث الصناعة IMC بالفعل بمساندة كثير من الشركات العاملة فى القطاع لتحديث نهج إدارة الإنتاج، مع التركيز بشكل خاص على الشركات الكبرى.

نود أن نشير فى هذا السياق إلى أن هناك ثمة مداخل مماثلة لتطوير إمكانات الإنتاج لدى الشركات متوسطة الحجم سواء المصدرة أو التى تمتلك فرص جيدة لدخول أسواق التصدير، من أجل رفع درجة تنافسيتها على صعيد الأسواق الدولية. ونخص بالذكر هنا التدخل من أجل تطوير المهارات المرتبطة بإدارة الأفراد والتنمية البشرية، وتطوير مهارات مديرى الإنتاج ومديرى الموارد البشرية، تطوير التعليم والتدريب الفنى بالشكل الذى يسمح بتنمية المهارات الأساسية والفنية طبقاً لأحدث المستجدات، أيضاً تدريب العمالة الحالية فى القطاع لدعم المهارات الأساسية والمهارات المرتبطة بصحة وسلامة الغذاء المطلوبة من أجل الأداء الجيد فى البيئة الحديثة لإنتاج الصناعات الغذائية. ويعكس هذا التدخل ما أشار إليه أصحاب الأعمال حول الحاجة إلى تقوية مهارات المهندسين، والفنيين، مهارات التعبئة والتغليف.

ويجدر التأكيد هنا على أهمية رفع مستوى الكفاءة خلال المراحل المختلفة لسلسلة القيمة، بما فى ذلك الإنتاج الزراعى، والحد من الفاقد على امتداد السلسلة. ومرة أخرى، فإن تلك الأمور تنطوي على مكونات قوية للمهارات. ومرة أخرى أيضًا، فإنها تتعلق- إلى حد كبير- بنفس مجموعات العمال المرتبطين بصحة وسلامة وجودة الغذاء.

فجوة الإمكانات فى قطاع النباتات الطبية والعطرية:

الفجوات الرئيسية التي تم التعرف عليها فى قطاع النباتات الطبية والعطرية (MAPs)، تتضمن التالي:

- البحث عن البذور الجيدة: لا يزال الاستثمار فى البحث والتطوير والابتكار على مستوى المُزارع محدودًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضعف الصلات على امتداد سلسلة القيمة، بسبب التأثير المحدود للمصنعين والمصدرين على المزارعين. ومن الواضح أن ثمة مجالاً لتحسين وتنويع زراعة محاصيل النباتات الطبية والعطرية عن طريق عملية البحث عن البذور عالية الجودة عالميًا، فضلا عن العمل على إدخال محاصيل جديدة من النباتات الطبية والعطرية بناءً على البذور التي تثبت نجاحها دوليًا، وكذلك التركيز على المحاصيل المتوطنة فى مصر ولكن لم يتم زراعتها تجاريًا على نطاق واسع.
- منع/تقليل الفاقد: ثمة مشكلات كبرى مع الفاقد فى سلسلة قيمة النباتات الطبية والعطرية، كما هو الحال إلى حد كبير مع بقية قطاع الزراعة فى مصر. وفي حالة النباتات الطبية والعطرية، توجد المشاكل على مستوى المزارع والمصانع، ومن شأن معالجة تلك المشاكل النجاح فى تحسين صافي الغلة إلى حد كبير.
- الابتكار: على امتداد سلسلة القيمة، تواجه صناعة النباتات الطبية والعطرية صعوبة فى سرعة الاستجابة إلى تغيرات السوق والاتجاهات الجديدة. ومع التسليم بوجود مستوى عالٍ من المنافسة على الصعيد الدولي، وخصوصًا مع وجود لاعبين كبار مثل: الصين والهند، فإنه يتعين على هذا القطاع الفرعي فى مصر أن يصبح أكثر إبداعًا، وأن يسد الثغرات فى الأسواق التي لا يتعامل معها الآخرون.
- تنفيذ المعايير الدولية لصحة وسلامة المنتجات: ثمة ثغرات فى الممارسات الصحية ولاسيما فى المراحل الأولية لسلسلة العرض، ومن ذلك مثلاً أن الأسلوب الفني الشائع فى التجفيف هو التجفيف تحت أشعة الشمس عن طريق بسط المنتج فى الحقل و/أو على جوانب الطرقات، مما يعرّض النباتات الطبية والعطرية الطازجة للملوثات الميكروبولوجية مثل فضلات الطيور. وحتى عند التجفيف فى أماكن مغلقة، فغالبًا ما يوضع المنتج على الأرض بدون حماية، ثم إن كثيرًا من الصوبات الزجاجية الحديثة التي تستخدم التهوية للتجفيف، لا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية. إن انعدام الممارسات الصحية السليمة فى التعامل مع المنتجات يؤثر أيضًا على جودة المنتج، فضلاً عن احتمال التأثير على سلامة العمال.
- الامتثال للوائح الدولية بشأن الزراعة العضوية: من أجل تلبية الطلب على النباتات الطبية والعطرية العضوية، يجب توجيه الجهود لزيادة الإنتاج المتثل لمعايير الزراعة العضوية.

الحصول على شهادة إختبار يمثل عقبة أمام صادرات الزيوت العطرية، ويرجع ذلك إلى ضعف البنية الأساسية من معامل إختبارات موائمة المعايير. وتشتمل أنواع الشهادات ذات الصلة، ضمن أمور أخرى، الالتزام بالجانب العضوي، والتجارة العادلة، موائمة المعايير الخاصة بالمكونات الصيدلانية، موائمة منتجات الزيوت العطرية للتوجيه لمواد التجميل الصادر عن الاتحاد الأوروبي (Directive 2003/15/EC).

وتشمل أوجه القصور فى عملية التصنيع ثغرة كبيرة مع وجود التقنيات العتيقة والمتخلفة التي تمثل مشكلة كبرى أمام التوسع فى انتاج وتصدير الزيوت العطرية.

الاستجابات المقترحة لاحتياجات المهارات فى المستقبل:

التوصيات الرئيسية المقترحة هي على النحو التالي:

١) تعزيز التناغم والتنسيق بين مختلف العناصر الفاعلة فى القطاع وما يتصل به من قطاعات:

تتطلب إستراتيجية مهارات قطاع التصنيع الغذائي تعاونًا أوثق بين العناصر الفاعلة المختلفة فى القطاع: الوزارات [الصناعة، والتجارة، والصناعات الصغيرة، والقوى العاملة والهجرة، والتعليم المهني والفني والتدريب (TVET)، والزراعة]، والأجهزة الحكومية (مركز تكنولوجيا الأغذية، ومركز التدريب الصناعي، والمركز المصري لمعلومات سلامة الغذاء، ومركز الزراعة العضوية فى مصر(COAE)، والمركز المصري الدولي للزراعة (EICA)، وغرفة الصناعات الغذائية، وشراكة التدريب للصناعات الغذائية، ومجلس صادرات الأغذية، ومنظمات العمال، والجهات العامة والخاصة لتقديم التدريب مثل المدارس الفنية والكليات الفنية، والجامعات، والجامعة التكنولوجية، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة [مؤسسة شورى، وجمعية تحسين الصادرات البستانية، ومؤسسة سيكيم للتنمية، الخ]. ولقد ساهم برنامج (STED) فى تكوين تصور مشترك من أجل تنمية القطاع، كما أبرز المجالات ذات الأولوية للتدخل.

ويتضح كذلك أن قطاع الصناعات الغذائية لن يزدهر إلا بالتنسيق الوثيق مع القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة، والقطاع الهندسي، بغية تحسين جودة المدخلات، والأخذ بأسباب التكنولوجيا الملائمة، وتطويعها، وتنفيذها، والحفاظ عليها من أجل تحسين الإنتاجية والتنافسية فى القطاع.

٢) إطلاق مبادرة لتعزيز مهارات صحة وسلامة الغذاء فى القطاع برمته:

يتطلب قطاع الصناعات الغذائية فى مصر، مبادرة قومية واسعة النطاق للتغلب على أوجه القصور فى صحة وسلامة الغذاء فى كثير من شركات تصنيع الغذاء، وعلى امتداد سلاسل قيم الغذاء، سواء كان ذلك من أجل أسواق التصدير أو من أجل الأسواق المحلية. ولابد أن تشتمل المبادرة على تحقيق اتساق أكبر فى الإطار التنظيمي للقطاع، تعضده سياسة قوية وإلتزام من جانب الشركات فى الامتثال للمعايير، ومؤسسات فعالة ثبت بشكل كافٍ سعيها نحو الأخذ بالمعايير ذات الصلة، والعمل بمقتضى اللوائح والمعايير ذات الصلة، ثم إن إتاحة التدريب على نطاق واسع فى مجال سلامة وصحة الغذاء، للعمال، والمديرين، والمتخصصين فى الصناعات الغذائية، وفي الزراعة، والنقل وأجزاء أخرى من سلاسل القيم الغذائية، سوف يكون جزءًا أساسيًا من هذه العملية، ولكنه لن يكون فعالاً بشكل كامل إلا فى سياق المبادرة الأوسع. خلاصة القول: إنه يجب تدريب جميع العمال فى مجال الصناعات الغذائية المنخرطين فى التعامل مع الأغذية ومنحهم شهادة تلائم مستوى العمل الذي يقومون به، ويجب أن تتوفر لدى جميع الشركات فى مجال صناعة الأغذية، المهارات المطلوبة لإدارة سلامة وصحة الغذاء، والالتزام بالمعايير ذات الصلة. وقد أصبح التدريب المتخصص فى سلامة وصحة الغذاء متاحًا الآن من بعض الهيئات مثل: المركز المصري لمعلومات سلامة الغذاء، والجامعة التكنولوجية ـ السويد.

إن المشاكل التي نشهدها فى مجال صناعة الأغذية، تنصرف أساسًا إلى ضعف الإطار الشامل لسلامة وصحة الغذاء، وأن تنفيذ المستوى الدولي لممارسات سلامة وصحة الغذاء، محدود الانتشار فى كثير من سلاسل القيم الغذائية، حيث يصل التدريب على سلامة الغذاء والتعامل فيه إلى أجزاء محدودة فقط من قطاع تصنيع الغذاء.

وكخطوة وسيطة صوب الهدف النهائي لتنفيذ الممارسات الجيدة فى سلامة الغذاء والتعامل فيه على امتداد جميع سلاسل القيم الغذائية فى مصر، فإنه يُقترح القيام بمبادرة لتنمية الممارسات الجيدة على امتداد جميع مراحل إحدى سلاسل القيمة لأغذية التصدير، يتم إختيار إحدى سلاسل القيمة كنموذج تطبيقى يغطى جميع المراحل بدءًا من المزرعة إلى نقطة التصدير [أو البيع لقنوات التوزيع المحلي]، حيث يتم التعاون بين أصحاب المصالح الرئيسيين فى كل نقطة من نقاط السلسلة، والوزارات المعنية، والأجهزة التنظيمية، والجهات الرئيسية التي تقدم التدريب فى هذا السياق.

٣) تحسين التدريب المقدم للفنيين فى قطاع الغذاء:

يجب أن يكون ثمة مبادرة لحل المشكلات المتعلقة بجانب العرض للعمال الفنيين فى قطاع الغذاء لمصلحة القطاع برمته. وإذا كان حوالي ٣٠٪ من قوة العمل تعمل فى الزراعة وتصنيع الأغذية، فإن هنالك فقط ١٣٠ مدرسة ثانوية زراعية فنية، ومعهدان عاليان فى البلاد بأسرها. ولم يكشف مسح أصحاب الأعمال عن قصور كمي فحسب فى عدد الفنيين فى قطاع الغذاء، ولكنه كشف أيضًا عن فجوة المهارات من حيث الملائمة وجودة المهارات المطلوبة.

وتشمل المجالات المعنية الفنيين فى مختبرات الغذاء، والفنيين فى تصنيع الغذاء، والأخصائيين فى تحليل جودة الغذاء. وهذه مهن أساسية لمراقبة سلامة الغذاء وجودته ولتحسين الإنتاجية، وبالنسبة لكل مهنة من تلك المهن، ذكر ٥٠٪ من أصحاب الأعمال المصدرين أنهم كانوا يجدون صعوبة فى شغل الوظائف الشاغرة فى المهنة، بينما ذكر ٣٠٪ أو أكثر بأنهم لم يكونوا راضين عن مؤهلات الخريجين الجدد المتاحين لدخول المهن.

ولدى المدارس الثانوية الزراعية الفنية تخصص واحد فقط لفنيي المختبرات، ولكن هذا التخصص غير متاح فى النظام المزدوج. وهذا يعني أنه لا يوجد ـ حتى الآن ـ تعاون بين الشركات من أجل التدريب فى هذه المهنة. ويتم تدريب فني تصنيع الغذاء فى المدارس الفنية والمهنية لصالح قطاعات فرعية معينة مثل: الإنتاج الحيواني، وتربية النحل، ومنتجات الألبان، وعمل الفطائر، والمخبوزات، وصيد الأسماك، والميكنة الزراعية/الصناعة [مع تقديم المواضيع الأربعة الأخيرة كمناهج فى النظام المزدوج] أما المدارس الفنية المتقدمة والجامعات فتقدم برنامجًا فى التصنيع الغذائي، يشتمل على جوانب ضمان الجودة.

وهذا يوضح أنه بالنسبة لفنيي المختبرات وفنيي التصنيع الغذائي، يصبح لزامًا مراجعة محتويات المنهج الدراسي بالاشتراك مع الصناعة من أجل تحسين وتحديث المناهج للدارسين الجدد مع التركيز الشديد على جودة المؤهلات، وزيادة عدد الأماكن المتاحة، مع إمكانية إتاحة التشغيل، أو النظام المزدوج لجودة التدريب المهني من أجل تمكين أصحاب العمل من رفع مستوى المهارات وتأهيل العاملين المناسبين للعمل كفنيين. ومن المطلوب أيضًا توفير التدريب للمعلمين والمدربين فى الشركات على المهارات الفنية فضلاً عن مهارات التدريس.

ومن الضروري أيضًا وضع آلية رسمية يمكن من خلالها تقديم التدريب لأخصائى ضمان الجودة فى قطاع التصنيع الغذائي على مستوى الفنيين. ويمكن من الناحية المثالية معالجة هذا الموضوع سواء من خلال النظام المزدوج لجودة التدريب المهني للعاملين فى التصنيع الغذائي. ويمكن البدء بتنفيذ تجربة إستطلاعية وإستخدام المخرجات التى تم تأكيد نجاحها فى وضع منهج متخصص جديد لضمان الجودة فى التصنيع الغذائي فى المدارس الثانوية الزراعية الفنية.

٤) تطوير شراكة تدريب الصناعات الغذائية إلى مجلس مهارات القطاع:

يجب تطوير شراكة التدريب (ETP) الحالية، إلى [مجلس مهارات القطاع] (SSC)، على أن يكون المجلس ملائمًا لقطاع الغذاء يهدف لتقديم ريادة مستمرة بشأن توجيه وتنمية المهارات التي يحتاج إليها القطاع، وتحسين التنسيق بين أصحاب المصالح بشأن المهارات، والتعاون مع المؤسسات القائمة ذات الصلة بتنمية القطاع. ويجب أن يضم المجلس مجموعة واسعة من ممثلي أصحاب المصالح، بما فى ذلك مشاركين من ممثلي العمال، ومجموعة من الوزارات المعنية [مثل: وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ووزارة الصحة، ووزارة MOMM، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة والصناعة]، والوكالات، وأجهزة القطاع [مثل: مجلس الصادرات] والحفاظ على تمثيل بارز لأصحاب العمل. ويتطلب التدعيم المؤسسي وضعًا قانونيًا دائمًا، وأساس موثوق به للتمويل، من مصادر عامة وخاصة على السواء، والتي يمكن تأمينها جزئيًا، على سبيل المثال، من خلال حصيلة رسوم التدريب. ويعتبر [مجلس مهارات القطاع] SSC مكونًا أساسيًا للترتيبات المؤسسية التي ترسخ تنافسية القطاع فى عدد متزايد من الدول.

٥) تطوير التدريب المستهدف لتدعيم قطاع النباتات الطبية والعطرية:

يجب وضع وتجريب مناهج التدريب لقطاع النباتات الطبية والعطرية، بحيث تستهدف المهن الرئيسية على امتداد سلسلة القيمة، بغرض تحسين الجودة، والالتزام، والإنتاجية، والحد من الفاقد. وتشتمل المهن الأساسية المستهدفة على إمتداد سلسلة القيم حتى شركات التصنيع، على:

- المزارعون/الفلاحون: الإنتاجية، الالتزام بمعايير السلامة والصحة، والحد من الفاقد.
- المدراء والمشترون فى الشركات التجارية/ الوسطاء: الالتزام بمعايير السلامة والصحة والحد من الفاقد على إمتداد سلاسل القيمة بما فى ذلك تعليم المزارعين، والتأثير فيهم وتعزيز الالتزام بالمعايير لديهم.
- عمال النقل والسوقيات [الأعمال اللوجستية]: الالتزام بمعايير السلامة والصحة، والحد من الفاقد.
- المشترون وغيرهم من ذوي الصلة بسلسلة القيمة حتى التوريد لشركات تصنيع النباتات الطبية والعطرية: تعزيز الإنتاجية، والالتزام بمعايير السلامة والصحة، والحد من الفاقد خلال سلسلة القيمة.

ومن الأمور البالغة الأهمية فى هذه المهن: سلامة وصحة الغذاء، والرقابة الملائمة على استخدام المبيدات، ومنع التلوث، وضمان الجودة وإصدار الشهادات.

وبالنسبة للشركات المصنعة للمواد الغذائية، تنصرف الأولويات إلى تطوير وريادة مناهج الأخصائيين للعاملين فى الشركات، فى:

- المهارات الفنية [المشغل، والفني، والمهندس] فى مجالات التجفيف، وصناعة المسحوق، واستخلاص الزيوت العطرية.
- المجالات المهنية مثل: إدارة الإنتاج، والتسويق، وتطوير المنتج، والالتزام بمعايير اللوائح الصيدلانية.

٦) تنفيذ برنامج إرشادي رائد للشركات للتدريب على الصادرات:

يرمي البرنامج الإرشادي الرائد للتدريب على الصادرات، استهداف مشاريع التصنيع الغذائي التي لم تستهدفها أجهزة التنمية بالشكل المكثف المطلوب، ولكنها تمتلك إمكانيات كبيرة للتصدير، ويجب انتقاؤها من القطاعات الفرعية ذات الفرص الكبيرة لتنمية الصادرات.

والهدف هو تمكين المشاركين من الانخراط فى العمليات الفعلية للتسويق الفعال لمنتجات الشركة عن طريق زيادة حصتها الحالية (في التسويق) أو فتح أسواق تصدير جديدة. وينطوي ذلك على: تحديد منتجات التصدير داخل الشركة، تحديد، واستخدام، وإدارة قنوات التوزيع المناسبة، وعقود الأسعار والتفاوض مع الوكلاء، وقنوات التوزيع، والعملاء، والتأثير فى خدمات التصدير التي تقدمها الكيانات الحكومية وغير الحكومية بما فى ذلك خدمات الشحن، والخدمات ذات الصلة التي تقدمها جهات أخرى، وحسن استخدام النقل الجوي، والبحري، والبري، والالتزام باتفاقيات التجارة الحالية وحسن استغلالها، وملاءمة المعايير، والالتزام، وإصدار الشهادات فى عملية التصدير.

ويقصد بالبرنامج الإرشادي الرائد أن يكون برنامجًا عمليًا لعدد قليل من الشركات التي يقع عليها الاختيار، بما يؤدي إلى عمليات ناجحة موثقة يمكن تقديمها فيما بعد إلى عدد أكبر من الشركات. وتشتمل المخرجات المحددة المزمعة، على دراسات حالة للمشاريع، والنجاح المبرهن فى زيادة حصة السوق من الصادرات، وفتح أسواق جديدة للصادرات، أو زيادة الهامش من المبيعات.

منظمة العمل الدولية

جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة

Trade Agreements Sector
قطاع الاتفاقات التجارية
T.A.S
ISO 9001:2000 CERTIFIED

مهارات التجارة والتنوع الاقتصادى

مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي

فى مصر

فى حالة:

قطاع الصناعات الغذائية

بدعم من:

SWEDEN
UNDP
itfc